العدد (1925) السنة الثامنة - الثلاثاء (5) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحكومة تبلغ منظمة أوبك بمستويات الخزين الجديد

الشهرستاني: ٥٠٥ مليارات برميل احتياطي النفط من ٦٦ حقلا

سياسة التحفظ وراء الاستغراب الدولي من بقاء العراق ثالثا في لائحة الاحتياطي

□ بغداد/ احمد عبد ربه

اعلنت وزارة النفط عن ارتفاع الاحتياطي النفطي الثابت والقابل للاستخراج وفق الامكانيات الموجودة الى ١٤٣,١ مليار برميل.

وقال وزير النفط حسين الشهرستاني خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في بغداد والذي حضرته (المدى): ان مجموع المخزون النفطي تحت الارض في حقوله ال ٦٦ المكتشفة والمقيمة والمدروسة بلغ ٥٠٥,٤٠٨ مليار برميل من النفط الخام.

وأضاف الشهرستاني:ان مجموع انتاج العراق منذ اكتشاف النفط لغاية ٢٠١٠/١/١ بلغ خمسة مليارات برميل حيث كان الاحتياطي السابق ١١٥ مليار برميل، لافتاً الى ان الاحتياطي المتبقي المثبت السابق هو ١١٠ مليارات برميل ما يعني ان نسبة الزيادة هي ٣٠٪ عن الاحتياطي الثابت السابق للعراق.

وتابع الشهرستاني: ان هذا الرقم ليس بالنهائي اذ ستتم دراسة الحقول بشكل دوري وسيعلن العراق سنوياً عن ارقام محدثة، متوقعاً زيادات جديدة على هذه الاحتياطيات المثبتة مشيراً الى وجود مساحات كبيرة من الرقعة الاستكشافية الجديدة. وبين الشهرستاني ان هذه الارقام ليست بالعشوائية وانها جاءت بعد دراسات معمقة من قبل دائرة المكامن في وزارة النفط والشركات النفطية العالمية الكبرى التي تعاقدت الوزارة معها لتطوير ١٢ حقلاً خلال جولتي التراخيص الاولى والثانية التي عملت على دراسة الحقول وتخمين الاحتياطي الثابت المتبقي، لافتاً الى ان هذه الدراسات والتخمينات أجريت في الحقول كافة وخاصة في حقلي غرب القرنة والزبير اللذين كان لهما مساهمة ملحوظة في هذه الزيادة في الاحتياطي النفطي العراقي.

وبشأن توزيع الاحتياطي الثابت القابل للاستخراج بين الحقول المختلفة أوضح الشهرستاني:ان ١٣٣,٨ مليار برميل هي من الحقول فوق العملاقة، وفي الحقول العملاقة ٢٩,٨ مليار برميل، وفي الحقول الكبيرة جداً ٧,٢٢١ مليار برميل، ومن الحقول الكبيرة ٤,٢٩٢ مليار برميل، ومن الحقول المتوسطة ٠,٨٣٥ مليار برميل، ومن الحقول الصغيرة ٠,٤٧١ مليار برميل.

اما في ما يتعلق بالاحتياطي المتبقي الجديد قال انه يتوزع بين الحقول فوق العملاقة اي التي يزيد فيها الاحتياطي على اكثر من ٥مليارات برميل، اما الحقول العملاقة يتراوح احتياطيها من ١ الى ٥ مليارات برميل، فيما يتراوح الاحتياطي في الحقول الكبيرة جداً من نصف الى مليار برميل ومايسمى بالحقول الكبيرة من ١٠٠ الى ٥٠٠ مليون برميل والحقول المتوسطة هي الادنى من ذلك.

واضاف الشهرستاني ان ٧١٪ من الاحتياطي العراقي الثابت هو في الحقول الجنوبية و٢٠٪ في الحقول الشمالية سيما كركوك و٩٪ من الحقول الوسطى.

وتابع الشهرستاني ان هناك سبعة حقول فوق العملاقة خمسة منها في محافظة البصرة اضافة لحقل شرقي بغداد وحقل من حقول فوق العملاقة تحتوي على ١٣٣,٨٨٢ مليار برميل في مقدمتها حقل غرب القرنة الذي يعد الحقل الاكبر في العراق حالياً بعد ان كان حقل الرميلة هو الاكبر، حيث ان احتياطيه الثابت بلغ ٣٤مليار برميل وبذلك فهو ثاني اكبر حقل في العالم من حيث الاحتياطي النفطي، ويليه حقل الرميلة الذي ارتفع احتياطيه الثابت، فالمتبقي من الاحتياطي الثابت في الرميلة هو ١٧ ملياراً وهكذا بالنسبة لحقل مجنون ١١ مليار برميل وحقل كركوك ٨,٩ مليار برميل وحقل شرق بغداد ٨ مليارات برميل.

ولفت الشهرستاني الى ان اربعة فقط من هذه الحقول السبعة الفوق العملاقة تم التعاقد عليها ضمن جولتي التنافس الاولى والثانية وهي حقول غرب القرنة والرميلة ومجنون والزبير فيما بقيت حقول كركوك وشرق بغداد وابن عمر من الحقول فوق العملاقة مما يعني ان زيادة الانتاج الى ١٢ مليون برميل لا تشمل الحقول فوق العملاقة التي لم يتم التعاقد لتطويرها.

اما بخصوص الحقول العملاقة قال الشهرستاني:انها ١٤ حقلاً عملاقاً في مناطق مختلفة بما فيها حقول في محافظة ميسان ومحافظة ذي قار وصلاح الدين ونينوى.

واضاف الشهرستاني:في ما يتعلق بالحقول الكبيرة فهي تسعة حقول، اما الحقول الكبيرة فمجموعها ١٥ حقلاً، والحقول المتوسطة مجموعها ٨ حقول، فيما الحقول الصغيرة (١٥) حقلاً. واكد الشهرستاني ان زيادة الامكانيات في الاستخراج من شأنها ان تزيد من الاحتياطي الثابت ناهيك مايتعلق بالاستكشافات المستقبلية لمكامن لم يتم استكشافها، مبيناً ان العراق سيشعر منظمة اوبك هذا اليوم بالاحتياطيات الجديدة التي ستعتمد دولياً للعراق.

وفي معرض اجابته على سؤال لـ(المدى الاقتصادي) بشأن تأثير هذه الزيادة في الاحتياطي على الانتاج النفطي قال الشهرستاني:ليس من تأثير مباشر لان الطاقة الانتاجية المتعاقد عليها اكثر من ١٢ مليون برميل في اليوم وهي عقود نافذة والشركات الان تعمل علي تنفيذها بجدية و فعالية ولكن الاحتياطي الثابت يعطي عمر الانتاج في المستقبل. واضاف الشهرستاني: ان الارقام التي ذكرت هي ارقام متحفظة جداً فهي تقوم على فرضية ان الاستخراج من الحقول هو ٣٥٪ ولكن فيما لو اخذنا بنظر الاعتبار ان حقولنا القديمة استخرج منها بحدود ٥٠٪ اي بالامكان استخراج مايصل الى ٥٠٪ من الحقل فسيكون الرقم اعلى من ذلك بكثير. واكد الشهرستاني ان العراق اتبع سياسة متحفظة في الاعلان عن مخزوناته النفطية مما اثار استغراب العالم لبقاء العراق على الاحتياطي الثابت البالغ ١١٥ ملياراً.

تباين في مواقف الكتل السياسية من قرار الحكومة العراقية

الهندواي: لا أستبعد تأجيل التعداد السكاني مرة أخرى

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

تفاوتت مواقف الكتل السياسية من قرار مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية امس الاول القاضي بتأجيل موعد اجراء التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠ الى يوم ٥ كانون الاول المقبل.

ففي الوقت الذي رحبت كتل بهذا التأجيل، عدته كتل اخرى مخالفة قانوينة ودستورية كون مجلسي الوزراء والنواب قد صادقا على موعد اجرائه.

جاء قرار مجلس الوزراء بعد ان استمع الى تقرير الهيئة العليا للتعداد العام الذي تضمن ملاحظات واشكالات الكيانات والجهات المعنية والمقترحات بشأن معالجتها، كان قد وافق على المقترحات التي تقدمت بها الهيئة والتي تتعلق بشكل اساس في المناطق المختلف عليها، واكد على ضرورة مناقشتها والاتفاق عليها مع الاطراف المعنية خاصة تلك المتعلقة بمحافظتي نينوى وكركوك واقليم كردستان، ولذلك تقرر التأجيل لإعطاء الوقت لتسوية جميع الملاحظات والإشكالات مع حكومة الاقليم والحكومات المحلية والمكونات الاجتماعية.

وزارة التخطيط نوهت الى ان كثرة الاصوات بشأن المناطق المتنازع عليها من العرب والتركمان هي من دفعت الحكومة العراقية الى عقد اجتماع في الـ ٢٢ من ايلول الماضي بالجهات ذات الصلة للتباحث في امكانية اتخاذ قرار يرضي جميع الاطراف.

من جانبها عقدت غرفة عمليات التعداد عدة حوارات مع جميع الاطراف طالبت او عارضت اجراء التعداد في وقته المحدد، فخرجت بمقترح وسط وهو تأجيل التعداد الى فترة قصيرة على ان لا تتجاوز العام الحالي، على ان تتم مفاتحة المحكمة الاتحادية لبيان رأيها بمسألتين الاولى هي الفصل بين التعداد السكاني والاحصاء الوارد في المادة ١٤٠ من الدستور حتى لا يتم الخلط بين الاجراءين، اضافة إلى النظر بمدة التأجيل.

اذ اكد عبد الزهرة الهنداوي المتحدث الاعلامي بأسم الجهاز المركزي للاحصاء بوزارة التخطيط في حديث لـ"المدى" ان قرار مجلس الوزراء بالتاجيل بات لا رجعة فيه الا ان رأي المحكمة يكمن في المدة التي قد تتغير او تبقى تبعا لما تصدره.

وشدد الهنداوي على ان القرار اتخذ باغلبية مجلس الوزراء، مستدركا ان هذا لا يعني ان التعداد قد لا يؤجل مرة اخرى اذا ما اتخذ قرار بذلك رغم انه ينبه على ضرورة عدم التشاؤم، متمنيا ان تقوم كافة الاطراف بحل جميع نقاط الخلاف كون التأجيل مرة اخرى يكلف مبالغ كبيرة، نافيا ان تكون هنالك جهة تريد هدر المال العام.

اما ائتلاف دولة القانون الذي كان مع اجراء التعداد في موعده، يرى الآن بضرورة ان يؤجل التعداد حتى تنتهي كافة الخلافات بين جميع الاطراف ولكن بشرطين الاول ان لا تكون مدة التاجيل طويلة وبالتالي تؤثر في ميزانية الدولة، والثاني هو ان لايتم تأجيله مرة اخرى.

النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي اكد لـ"المدى" ان الخلاف حول التغيير الديمغرافي الذي حصل قبل وبعد ٢٠٠٣ هو ما دعى مجلس الوزراء الى التأجيل فالكل يعتقد ان هناك هجرة مضادة في فترة ما قد حصلت، وبالتالي ان عملية التعداد ينبغي ان تقام بعد ان تشكل الحكومة حتى يتسنى لها ان تراقب هذه العملية الحساسة بصورة صحيحة.

ونوه الاسدي الى ان قضية تاجيل التعداد هو من اختصاص مجلس الوزراء وبالتالي الحديث عن المخالفة القانونية هو امر غير وارد، منبه على ضرورة ان لايؤخذ التعداد بطابع سياسي وبالتالي يؤثر في العلاقات بين شرائح الشعب العراقي.

وحذر الاسدي من قرار المقاطعة الذي لطالما لوحت بها القائمة العراقية كونها تؤثر وبشكل سلبي في العراق، فالتعداد يوفر قاعدة من البيانات يمكن من خلالها معرفة حصة كل محافظة من الميزانية، وبالمقاطعة سوف لن يحدث هذا الامر.

ائتلاف دولة القانون يرى اذا ما اريد تأجيل التعداد مرة اخرى فأن الامر ستقف وراءه مصالح شخصية وفئوية لشل البلاد، فالبلاد كانت تعتمد وفي فترات طويلة على التقديرات وعلى البطاقة التموينية في معرفة عدد النفوس وتوزيع الميزانية، اما الآن فالبلد يحتاج الى قاعدة بيانات يستند إليها.

في حين يرى التحالف الكردستاني بضرورة ان يقوم التعداد في موعده كون المواطن العراقي ينتظر وبفارغ الصبر هذه العملية المهمة والتي اجلت لاكثر من مرة وينبغي الآن الالتزام بالموعد المقرر حتى لاتضيع ثقة المواطن بالسياسي، فكل المصاريف التي دفعت من اجله اضافة الى الجهود المبذولة من قبل الاطراف ذات العلاقة لاينبغي ان تذهب هكذا بسبب مواقف غير مسؤولة.

التحالف يرى ان التذرع بتدهور الوضع الامني كسبب لتأجيله غير صحيح على اعتبار لو تم الانتظار حتى ان يتحسن الوضع الامني بشكل كامل سيأخذ الامر سنوات كثيرة دون اجراء التعداد والذي اهميته لاتقتصر على الارقام ومعرفة عدد السكان فحسب انما تمتد الى مسائل التخطيط ووضع الاستراتيجيات، فلا يمكن استمرار تحديد حصة المحافظة من الميزانية على اساس التقدير.

النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل اكد في تصريحات لـ"المدى" يرى ان قرار التأجيل هي تجاوز على ارادة الشعب العراقي وخرق دستوري وخرق لقرار المحكمة الاتحادية.

ويشدد خليل على ان قرار التأجيل سياسي لافني، كون هناك جهات ضاغطة من داخل العملية السياسية لا ترغب بأقامة التعداد في موعده حتى لا يتم الحصول على بيانات صحيحة وان يبقى الحال كما هو عليه بالاعتماد على التقديرات التي لايمكن ان تكون صحيحة بأي حال من الاحوال، منبها الى ان اي تأجيل ولو لساعة واحدة هو خرق للدستور كون مجلس النواب ومجلس الوزراء صادقا على موعد اجرائه.

في حين رحبت كتلة التوافق بقرار مجلس الوزراء بتأجيل التعداد مع عدم قناعتها بأن هذه المدة ستكون كافية لانهاء كافة الخلافات.

وتذرعت التوافق بعدم الاستقرار الامني والسياسي الذي تمر فيه عدد من محافظات العراق خصوصا محافظة نينوى فلا يمكن حماية العدادين الذي هم من الكادر التعليمي، رغم تأكيدات قائد عمليات نينوى الفريق الركن حسن كريم بقدرة القوات الامنية بحماية المدينة خلال فترة التعداد كما فعلت في الانتخابات.

النائب عن التوافق رشيد العزاوي اوضح لـ"المدى" ان المطالبة بازالة القومية والمذهب كانت احدى مطالبات التوافق حتى يتم التعداد بصورة شفافة، مبينا ان التعداد لن يجري بصورة طبيعية دون ان يحصل توافق بين الكتل السياسية، لافتا الى ان حماية حياة العدادين اهم من التعداد.

القائمة العراقية كانت احدى الاطراف التي تريد التأجيل حيث اعرب عدد من النواب عن مخاوفهم من اجرائه.

الامر لم ينته الى هذا الحد بل اتخذت بعض الاطراف في القائمة مواقف متشددة وصلت الى حد اعلان المقاطعة وعدم الاشتراك في التعداد، الامر الذي اثار حفيظة باقي المكونات داخل محافظة نينوى فخرجت عدد من التظاهرات في تلعفر تطالب بالمشاركة في التعداد.

ما تجدر متابعته في العراق

إعلان التحالف الوطني حرك المياه الجامدة.. لكن طريق الاستقرار محفوف بالمخاطر

□ متابعة/ المدى

بعد قرابة سبعة اشهر من الانتخابات البرلمانية التي شهدها العراق في آذار لا تزال البلاد بلا حكومة جديدة لكن تحالفا كبيرا، وهو الاكثر عددا وفقا للدستور، رشح رئيس الوزراء نوري المالكي لشغل المنصب من جديد مما ينهي جمود الموقف المستمر منذ عدة أشهر. وكان هذا المنصب نقطة الخلاف الرئيسة في مفاوضات معقدة لتكوين أغلبية حاكمة.

وأنهى الجيش الأمريكي عملياته القتالية في العراق رسميا منذ شهر مما يضع عبء ضمان الأمن على الزعماء العراقيين.

غير ان تقريرا نشرته امس الاثنين وكالة رويترز تحت عنوان"ما تجدر متابعته في العراق"يتحدث عن القلق من الانقسامات المستمرة بين الفصائل السياسية وتواصل هجمات المسلحين ما يشيع أجواء خطر أبعدت المستثمرين عن القطاعات غير النفطية.

وقد تؤثر هذه العوامل أيضاً على الشركات النفطية الكبرى التي فازت بصفقات كبيرة لتطوير حقول نفط.

ورغم أنه لايزال في البلاد ٥٠ ألف جندي أمريكي قبل الانسحاب الكامل المقرر بنهاية عام ٢٠١١ هناك تصور بأن واشنطن في عهد الرئيس باراك أوباما فكت الارتباط مع العراق وهو ما من شأنه أن يفاقم الخلافات الطائفية. ويجري دفع رواتب العاملين بالقطاع العام ومتابعة مشروعات تنموية صغيرة كما أن الجيش والشرطة مستمران في محاربة الجماعات المسلحة وتنظيم القاعدة الارهابي.

والمشروعات التي وقعها العراق مع شركات طاقة كبرى مثل بي.بي ولوك أويل والتي يمكن أن تزيد انتاجه من النفط خلال سبع سنوات بأكثر من أربعة أمثال الانتاج الحالي تمضي قدما ببطء.

ولكن كلما استمر الجمود السياسي كلما طال الوقت اللازم لتهدئة الغضب الشعبي من سوء الخدمات العامة مثل انقطاع الكهرباء في صيف شديد الحرارة.

ولا يزال العراق معزولا عن الأسواق المالية العالمية مع وجود بضع عشرات فقط من الشركات المدرجة في البورصة. والتعامل ضعيف في الدينار العراقي وسعر الصرف يتحدد عمليا من خلال المزادات التي يطرحها البنك المركزي.

ويمثل إصدار سندات دولية في العراق بارقة أمل تلوح في أفق البلاد.

تقرير رويترز استعرض اهم مصادر القلق السياسي في البلاد، ويرى كاتب التقرير انه وبعد اشهر من المساومات استقر التحالف الوطني على المالكي كمرشحه لرئاسة الوزراء.

وفي حين مثل القرار انفراجة في الأزمة الممتدة منذ شهور لا يزال المالكي يواجه معركة صعبة في سعيه للحصول على ولاية ثانية. وكانت هناك معارضة داخل تحالفه لترشيحه وقالت الكتلة العراقية إنها لن تشارك في حكومة يقودها المالكي. في حين التأخر الطويل في تشكيل حكومة قد يقوض الأمن.

وهنا يرى التقرير ان"ما تجدر متابعته"في هذا الصدد هو ان احتدام العنف السياسي كما حدث خلال الشهور الخمسة التي استغرقها تشكيل حكومة بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥. وعجز البرلمان الذي لا يمكن أن يعمل من دون حكومة عن إقرار قانون خاص بالاستثمار مما سيبعث بإشارة سلبية للشركات المهتمة بالعراق والقلقة من المخاطر القانونية والبيروقراطية.

وفي ميدان الامن، يقول التقرير ان وتيرة العنف في العراق انخفضت كثيرا عما كانت عليه في أوج الاقتتال الطائفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وينسب إلى المالكي الفضل في تحسن الوضع الأمني في البلاد، ومع إرسال قوات أمريكية إضافية وتعاون الصحوات.

ومنذ اذار الماضي حققت القوات العراقية نجاحات كبيرة في مواجهة جماعات تابعة للقاعدة ومن ذلك قتل اثنين من زعماء تنظيم القاعدة في العراق في ١٨ نيسان.

لكن الارهابيين الذين تقول الحكومة إنهم يتعاونون مع حزب البعث المحظور لا يزال بإمكانهم شن هجمات.

وفي هجوم على قاعدة للجيش العراقي في الخامس من ايلول قتل انتحاريون ومسلحون ١٢ شخصا وأصابوا اكثر من ٣٠ آخرين. وكان من المتوقع أن يصعد الارهابيون هجماتهم على قوات الأمن العراقية بعد إنهاء العمليات القتالية الأمريكية رسميا في ٣١ آب.

وفي مؤشر على توترات محتملة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية حاول أعضاء مجلس محلي مدعومين بقوات الشرطة المحلية في محافظة واسط في الآونة الأخيرة دخول حقل الأحدب النفطي الذي تطوره شركة النفط الوطنية الصينية (سي. ان.بي.سي).

وطالب مسؤولون محليون بالاطلاع على عقود وقعتها الشركة ووزارة النفط في بغداد لكن هذا الطلب لم يلق استجابة.

ونددت الوزارة بالهجوم بوصفه انتهاكا للحقوق السيادية وقالت إنها ستتخذ إجراء قانونيا ضد أعضاء المجلس.

ومن شأن أي أعمال عنف كبيرة أن ترفع الاسعار في أسواق النفط العالمية لأن العراق يملك ثالث اكبر احتياطيات للنفط في العالم. وهنا، أيضا، يفترض التقرير الامور التي"تجدر متابعتها":"شن هجمات على منشآت نفطية أو عاملين في مجال النفط. وضربة ناجحة ضد لاعب سياسي رئيسي. ومؤشرات على عودة زعماء ميليشيات فروا بعد عام ٢٠٠٨. واختراق الارهابيين لصفوف قوات الأمن العراقية.